الفصل الثاني

قواعد القوة في السياسة الخارجية

obeikandl.com

obeikandl.com

أصدر مركز الراصد للتوثيق الاعلامى في نشرته عرضا حول كتاب (القوة فى السياسية الخارجية) ينطلق هذا الكتاب من التصور القائل بأن جمهرة من الأميركيين لا يعنيهم كثيرا متابعة قضايا السياسة الخارجية ومساراتها ومشاكلها وحالات الفشل التي طالما صادفتها - على نحو ما يقول الكاتب «مايكل إجناتييف» في عرضه النقدي لهذا الكتاب.

دعوة أوباما لانتهاج الواقعية السياسية:

وفيما يستعرض المؤلف بحكم دراسته الأكاديمية العميقة وممارسته الميدانية الطويلة..مسارات السياسة الخارجية لواشنطن ما بين سنوات القرن العشرين إلى نهاية إدارة جورج بوش - الابن، فهو يحرص على أن يوّجه كتابه إلى الرئيس أوباما بالذات وكأنه يرسم دليلا لتوجيه السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لواشنطن في عهد الإدارة الجديدة.

ومن ثم يعمد المؤلف إلى عرض الدروس المستفادة من خبرات الماضي القريب سواء من تجربة الإمبراطوريات السابقة (الإنجليزية والفرنسية بالذات) أو من واقع خبرة أميركا ذاتها في حقبة الحرب الباردة وصراعها الذي استمر طوال أربعة عقود مع الخصم السوفييتي.

ويحرص المؤلف على الخروج بخلاصة تؤكد أن أميركا، رغم موقعها القيادي في عالمها، قد تفشل لو تحركت بمفردها، لكن يمكن أن تحرز النجاح لو جاءت حركتها على أساس من تعددية الأطراف.

يستهل المؤلف كتابه بالإحالة إلى كتاب «الأمير» الذي وضعه السياسي الإيطالي القديم مكيافيللي ويعقد المقارنة بين كتاب مكيافيللي وبين كتابه الذي بين أيدينا لأنه يوجهه إلى الرئيس أوباما الذي يحله محل «الأمير» بالنسبة للسلطات الواسعة التي يتمتع بها في البيت الأميركي الأبيض.

وتركز البداية على الدعوة إلى انتهاج أسلوب الواقعية في مجال السياسة الخارجية انطلاقا من مفهوم التكافل السياسي أو الاعتماد المتبادل في إطار منظومة الدول ذات السيادة في العصر الحديث فضلا عما يسوقه المؤلف من الدروس المستفادة من عبرة تاريخ القرن العشرين حيث انتصرت حركات التحرير وعمليات المقاومة الوطنية حتى على أعتى الإمبراطوريات الإمبريالية يستوي في ذلك أسبانيا والبرتغال ثم فرنسا وبلجيكا وانجلترا.

لأن مؤلف هذا الكتاب يجمع بين برغماتية السياسي الواقعي وبين رصانة المفكر الأكاديمي.. فهو ينطلق في سطوره الأولى من حيث الإشارة إلى اثنين من محاور التاريخ الحديث:

- الأول كتاب عمره نحو 500 سنة.. ويحمل عنوان «الأمير» وقد كتبه - كما هو متواتر ومعروف - السياسي الإيطالي مكيافيللي ثم رفعه إلى حاكم فلورنسا الذي كان بمثابة ولي نعمة مكيافيللي شخصيا.

- الثاني هو كتاب عمره بالضبط من عمر الكيان الذي نعرفه حاليا باسم الولايات المتحدة الأميركية بعد أن أصدره مؤلفه الإنجليزي إدوارد جيبون في عام 1776 وهو عام استقلال أميركا.

عن الكتاب الأول يعقد مؤلفنا «ليزلي جيلب» نوعا من المقارنة بين أمير فلورنسا القديم وبين أمير البيت الأبيض المعاصر واسمه، بالمناسبة، هو باراك أوباما. وبأسلوب ساخر يقول مؤلفنا: إن كتاب مكيافيللي هو في التحليل الأخير عريضة مرفوعة من مؤلفه إلى أمير مدينته الذي تسبب في طرد مكيافيللي شخصيا من وظيفته في بلاط الحكم.. لهذا فإن كتاب «الأمير» يحوي نصائح سياسية بلغ بعضها في مضمار الخبث حد جعل الناس يجعلون اسم مكيافيللي عنوانا للانتهازية السياسية.

مؤلفنا إذن يرى في كتاب «الأمير» القديم مجرد عريضة استرحام أو طلب استخدام (إعادة توظيف) لصاحب الكتاب ومن ثم فالأستاذ ليزلي جيلب يخاطب الرئيس أوباما في تصدير الكتاب قائلا: السلطة هي السلطة - يا سيادة الرئيس - وخاصة في ميدان السياسة الخارجية وحتى في هذا القرن الواحد والعشرين.. والرؤساء هم الأمراء. وأنت المسؤول عن صنع السياسة لأنك المسؤول (أولا وأخيرا) عن قرار الحرب أو السلام.

الكتاب الآخر يحمل عنوانه الشهير التالي: «اضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية». وعندنا أن قراءة الكتاب المذكور أمر يفيد كثيرا في متابعة أسباب ارتفاع وانهيار الممالك والإمبراطوريات.

عبرة الإمبراطورية:

مؤلف كتابنا يكتفي من إشارته إلى كتاب «جيبون» بإيضاح أن الدرس المستفاد من عبرة «إمبراطورية» الرومان هو أن على كل الأطراف - حكاما أو محكومين - أن يتوخوا جادة الاعتدال في سلوكهم السياسي.. لا يبالغون في استخدام القوة أو السلطة إلى حد الإسراف .. بل

عليهم أن يتوخوا أبعاد الواقع مهما كان قاسيا وهو ما يدعوهم بالتالي إلى موضوعية النظرة الرصينة إلى دورهم في مجتمع الدول بغير إفراط أو تفريط.

من هذه الأرضية التاريخية - أو الماضوية كما قد نسميها.. يتحول مؤلفنا مع سطور مقدمته الضافية إلى تخطئة القول بأننا نعيش العصر الذي أطلق عليه كاتب سياسي آخر هو فريد زكريا في واحد من أحداث كتبه العبارة التالية: عصر ما بعد أميركا.

مؤلفنا يرد موضحا أننا لا نعيش عصر ما بعد أميركا: ببساطة لأن الواقع المعاش قد يوحي لنا بأن أميركا - في حقبة الحرب الباردة كانت هي القوة المهيمنة على ذلك العصر المنقضي، في حين أن الحقيقة تؤكد موضوعيا أن كان هناك طرف شرس وقوي يتنافس مع أميركا في تلك الحقبة وكان اسمه بالطبع هو الاتحاد السوفييتي الذي كان بدوره قوة عظمى في تلك المرحلة.

انتقاد فريدمان:

ثم يواصل المؤلف انتقاده لمقولات سبق وأن طرحها كاتب أميركي آخر هو توماس فريدمان الذي أصدر كتابه الشهير في تكريس ظاهرة العولمة تحت مقولة لخصها عنوان ذلك الكتاب وهي: الدنيا (الأرض) مسطحة (لم تعد كروية).

بمعنى أن أصبحت تتخذ مسارا أفقيا بعد أن أدت العولمة والاعتماد المتبادل وثورة الاتصالات وشبكات الحواسيب إلى تسطيحها. المؤلف يختلف مع هذا التصور فيوضح من جانبه ما يلي: الأرض ما زالت تتخذ شكلا هرميا: صحيح أن أميركا تتربع حاليا عند قمة الهرم

الكوكبي، إلا أن هناك قرب تلك القمة دولا وأمما أخرى تشغل الطبقة التي تدنو تحتها مباشرة.

هنا يفتح كتابنا قوسا واسعا ليسجل فيه كلا من: الصين .. اليابان .. الهند .. روسيا .. بريطانيا .. فرنسا .. ألمانيا.. والبرازيل. ثم يلي هذا المستوى طبقات وطبقات أخرى تضم دولا وكيانات وشعوبا شتى.

ويعلق المؤلف على تصوره هذا قائلا: حتى أصغر البلدان باتت الآن تحتل مساحة ما من كيان هذا الهرم الدولي بل أصبحت تمتلك من مقاليد السلطة (بمعنى النفوذ أو التأثير) ما يكفي مقاومة نفوذ الأقوياء.

السؤال المطروح:

هنا يجوز طرح السؤال: هل معنى هذا أن يترك المجال مفتوحا على إطلاقه لكي تصبح كلمة أميركا هي كلمة الحسم في أمور عالمنا بوصفها عند قمة هذا الهرم الدولي؟

يجيب المؤلف قائلا في مستهل مقولات الكتاب: هذا الوضع ليس معناه إعطاء كل السلطة لأميركا كي تهيمن أو تسيطر، ولكن معناه أن تضطلع بالمسؤولية عن أن تقود.. ليس إلى أي اتجاه يستهويها، ولكن نحو التماس الحلول للمشاكل الدولية الكبرى وفي مقدمتها مشاكل الأمن .. التجارة .. والبيئة.

ثم يحاول مؤلفنا أن يثري هذه النقطة فيستطرد على النحو التالي: إن معظم أقطار العالم تدرك تماما أنه إذا فشلت واشنطن في تنظيم الإجراءات المتخذة عالميا بشأن أي قضية كبرى .. فلن تؤدي الإجراءات إلى نتيجة مجدية.. وأنا أفهم أن إمكانات القيادة معناها

إمكانات القدرة على حل المشاكل لصالح الأقطار والشعوب التي تقف هذه المشاكل في طريقها.

والمؤكد - يضيف مؤلف الكتاب - لسنا نعيش في عالم وحيد القطب (كما قد يردد البعض في إشارة بديهية إلى أميركا) بل ان حركة العالم، كما أتصور - تتحقق على أساس مزيج أو تشكيلة من فردانية القطب وتعددية الأقطاب.

و ... ما زال مؤلف الكتاب يتحدث: وهذا يعني بالتالي أن واشنطن لا تستطيع بمفردها حل المشاكل الكبرى التي تصادف عالمنا.. فالانفراد بالحل لا يحقق النجاح، حتى مع أكثر حالات العمل العسكري تطرفا.. ومن ثم فلا بد من اعتماد مبدأ أراه جوهريا في زماننا وهو: الاعتماد المتبادل، بمعنى: التكافل والتكامل بين سائر الأطراف المؤثرة في عالم اليوم. ثم يخلص الدكتور ليزلي جيلب في نهاية هذا التصدير المسهب الذي مهّد به لطروحات كتابه فيقول في إيجاز بليغ وكأنه يخاطب ساسة بلده في أميركا: نحن نفشل إذا انفردنا.. ولكننا نحرز النجاح إذا تعاوننا مع الآخرين.

تطورات القرن العشرين:

وفي نفس السياق يستعيد المؤلف مع سطور من الكتاب بعض الدروس المستفادة من مجريات الشؤون العالمية على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين.

في مقدمة هذه الدروس ما كان متعلقا باكتشاف الطاقة النووية وخاصة في صنع الأسلحة التي كان من شأنها تحقيق نوع من التوازن، السلبي نعم، لكنه كان وضعا بالغ الرهافة والخطورة والدقة حين حمل اسمه المعروف: ميزان الرعب النووي.

وبقدر ما كان هذا الرعب محفوفا بكل عوامل الدمار والخطر، بقدر ما حال دون اندلاع أي صراع دولي على نطاق حرب عالمية ثالثة.

ومن دروس نفس المرحلة أيضا قدرة الأطراف المستضعفة في العالم على مقاومة الأقوياء بفضل الاستفادة من ثنائية القطبين.. وهي نفس القدرة التي خصص لها المؤلف سطورا عديدة في مستهل حين استعرض استمرار كاسترو في حكم كوبا، الجزيرة الصغيرة التي لا تبعد عن أراضي «العملاق الأميركي» سوى بعشرات الأميال، ولكنها ظلت تحت حكم كاسترو وتشكل تحديا غاية في الصلابة للولايات المتحدة ولدورها في الهيمنة على شؤون نصف الكرة الغربي.

ولم تكن قصة كاسترو - كوبا مجرد حكاية منفردة بذاتها.. بل كانت أقرب إلى فصل في سفر التحولات التي طرأت على شكل النظام العالمي في العصر الحديث - بكل ما صاحبه ذلك النظام من ثورات وصراعات وتطورات وتحديات يركز المؤلف فيها على محور الاستعمار من جانب الدول الإمبريالية في غرب أوروبا وفي المقابل نضالات شعوب القارات النامية الثلاث من أجل الحرية والاستقلال.

ويلاحظ المؤلف أيضا أن اللحظة الزمانية الراهنة باتت تشهد صراعات أقل خطورة وربما أخف وطأة من أجل الموارد. والمعنى الذي يرصده صاحب الكتاب هو أن عصور السيطرة الاستعمارية، كانت تشهد صراعات وحشية في بعض الأحيان من أجل الحصول على الذهب من أميركا اللاتينية أو على المطاط من أفريقيا أو على التوابل من آسيا .. ناهيك عن التماس أسواق تصريفات منتوجات الرأسمالية الأوروبية بين

شعوب المستعمرات.. فضلا عن اندلاع الصراعات الدموية على مناطق النفوذ السياسي ومواقع الموارد والامتيازات المادية بين القوى الأوروبية على نحو ما شهدته الحربان العالميتان الأولى والثانية في سياق القرن العشرين.

ولأن التطور والتغير من سنن الحياة في الكون فقد جاء حين من الدهر ـ عند منتصف القرن المذكور ـ ليشهد تغيرات جذرية في خارطة النفوذ والتأثير على مستوى عالم تلك الحقبة.. وكان من أهمها دور الاتحاد السوفييتي والنزعات القومية (منها المد القومي العربي منذ عقد الخمسينات)، فضلا عن اشتداد ساعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني (في الهند والمشرق والمغرب العربي وفي القارة الأفريقية) مضافا إلى هذا كله ظهور كيان دولي جديد وخطير حمل الاسم التالي: جمهورية الصين الشعبية .

حدثان بارزان :

لقد بدأت هذه التطورات باستقلال الهند عن التاج البريطاني عام 1947. وتواصلت مع نجاح ثورة الصين بقيادة ماوتسي تونغ في عام 1949 وربما بلغت ذروتها في عام 1960 الذي شهد استقلال شعوب شتى في أفريقيا خاضت حروب الاستقلال ضد المستعمر البريطاني في شرقي القارة السمراء. مع هذا كله نلاحظ أن هذا الفصل من الكتاب يتوقف مليا ـ بقدر من التأمل والتحليل عند حدثين ما زالا يشكلان علامتين بارزتين في تاريخ العالم الحديث..

ـ الأول هو معركة «ديان بيان فو» التي انتصرت فيها قوات التحرير الوطني في فيتنام على قوات المستعمر الفرنسي في عام 1954 .

ـ أما الحدث الثاني الذي يركز عليه المؤلف في هذا الكتاب فيحمل العنوان التالي الذي ما زال بارزا وماثلا في الذاكرة العربية والدولية المعاصرة وهو: أزمة السويس عام 1956.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية الحلقة2

أزمة السويس خلقت أكثر من «ناصر» في العالم الثالث

في هذه الحلقة نقف مع المؤلف مليا عند معركة تأميم قناة السويس بكل ملابساتها ما بين المؤامرة الثلاثية بغزو مصر وما بين دروسها المستفادة وأهمها اشتداد ساعد حركة تصفية بقايا نفوذ الاستعمار القديم حيث نعمت أميركا عند منتصف القرن العشرين بصورة إيجابية بوصفها بعيدة عن مواريث الاستعمار.

وتعرض الحلقة أيضا لملابسات التورط الأميركي في أدغال فيتنام وما واكب ذلك من زيادة الإنفاق والجهد العسكري، وخاصة في عهد الرئيس جونسون حيث يصل التحليل إلى العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت تغيرات الساحة الدولية ما بين زيادة عضوية الأمم المتحدة إلى ثورة الاتصالات إلى الدور المحوري الذي أصبحت تضطلع به ميديا الإعلام في صوغ السياسة الخارجية للدول والتأثير عليها.

في عام 1956 وقعت معركة السويس.. أو أزمة السويس كما تسميها سطور هذا الكتاب.

أصل الحكاية يرويه المؤلف على النحو التالي: شاركت كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل في غزو مصر من أجل استعادة السيطرة على قناة السويس (يقصد بعد تأميمها) ولكي يلقنوا درسا إلى

جمال عبد الناصر، الزعيم الصاعد وقتها لحركة القومية المصرية (لعله يقصد الحركات الوطنية في مصر) ولكن ما كانت لا واشنطن ولا موسكو ترضيان بذلك.

وهكذا هدد الرئيس الأميركي أيزنهاور حلفاءه الثلاثة بعقوبات اقتصادية بالغة القسوة فما كان من لندن وباريس إلا أن سحبتا قواتهما وقد عانت كل منهما إهانة بالغة.

يواصل المؤلف سرده قائلا: بيد أن السويس كانت نقطة التحول والانطلاق أمام «ناصريّي» المستقبل لأنها بعثت برسالة مؤداها أن العالم جدير بأن يقف إلى جانبهم ضد سادتهم المستعمرين بقدر ما كانت الرسالة موجّهة كذلك إلى زعماء الإمبراطوريات الكولونيالية.. بمعنى رسالة تحذير بأن حلفاءهم لن يؤازروهم في أي حرب استعمارية يخوضونها على نطاق واسع.

هامش على المتن

من ناحيتنا نورد هامشا على متن ما رواه المؤلف - الدكتور «ليزلي جيلب» عن موقف الرئيس أيزنهاور من رفض الغزو الذي شنته القوى الثلاث على مصر - العدوان الثلاثي كما اصطلحت عليه حوليات التاريخ العربي المعاصر.

لقد شهد سياسي أميركي مخضرم هو «بيتر رودمان» في أحدث كتاب صادر في هذا الشأن بعنوان «الأمر الرئاسي» بأن الرئيس أيزنهاور ما لبث أن تراجع عن موقفه معترفا بعد ذلك بسنوات بأن وقوفه ضد العدوان الثلاثي على منطقة القناة المصرية كان «أكبر خطأ سياسي» ارتكبه في حياته.

وقد صرح الرئيس الأميركي بهذا إلى اثنين من جلسائه أو خلصائه كان أولهما - كما أوضح الكاتب الأميركي الذي ذكرناه - هو نائبه ريتشارد نيكسون فيما كان الثاني هو سفير إسرائيل في واشنطن.

نعود إلى كتابنا الذي يواصل الحديث في هذه النقطة حيث يضيف المؤلف قائلا: وليس لنا أن ننسى أنه عندما أطاح عبد الناصر بالملك فاروق في عام 1952، فقد كانت تلك هي المرة الأولى منذ القرن السادس قبل الميلاد التي حكم فيها البلاد مصري من أهلها وليس أجنبيا وافدا، وكان ذلك حدثا مذكورا جاء بمثابة رسالة أو نبوءة حملت في طياتها إمكانية أن يتولى زعماء وطنيون آخرون مقاليد بلادهم ولو بالتدريج، ويسوسون فيها حياة شعوبهم حيث يحلون محل المهراجات ورؤساء القبائل والولاة الأجانب الذين كانوا في مجموعهم يشكلون بقايا عصور السيطرة الإمبراطورية للعثمانيين والبريطانيين والفرنسيين وغيرهم.. ومع هذا المد من الاستقلال والحكم الوطني جاءت الإرادة من أجل مقاومة الاحتلال الأجنبي والضغط الخارجي على السواء.

عالم ما بعد الاستعمار

كانت تلك - كما يوضح كتابنا - هي حقبة عالم ما بعد الكولونيالية وقد دخلتها الولايات المتحدة مؤيَّدة من جميع الجوانب وخاصة بفضل سجل يشهد لها بشكل عام بأنها كانت تعارض هذا الوضع الاستعماري.

بل كانت على استعداد لمساعدة الدول الجديدة في الحفاظ على استقلالها من خلال الأمم المتحدة التي كانت مستجدة بدورها على

الساحة الدولية، فضلا عن برامج المعونة الاقتصادية ودور المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها البنك الدولي.

هكذا ارتسمت الصورة الإيجابية لأميركا في وجدان الدول حديثة الاستقلال: صورة تجسد الحرية والفرصة.. فما بالك وقد كانت أميركا ذاتها مستعمَرة للإنجليز في سالف الأيام.

والمشكلة أن هذه الصورة، بكل أبعادها الإيجابية تغيرت.. لماذا؟.. كان السبب هو الحرب الباردة واشتعال التنافس الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي بين أميركا وغريمها اللدود الاتحاد السوفيتي، وزاد من وطأة هذا التغير تلك المخاوف التي استبدت بأميركا (مطالع الخمسينات بالذات) من عقيدة الشيوعية.. فكان أن تغيرت الأوضاع وبدأت متاعب واشنطن في العالم الثالث.

هذا الهلع من الشيوعية

هنا يتريث المؤلف موضحا أن واشنطن استبد بها التخوف لدرجة أن ظلت ترى وجودا أو جهودا (أو مؤامرة) سوفيتية وراء أي حركة أو خطوة أو تصرف يحدث في العالم الثالث.. وزاد هذا الهاجس إلى درجة أن أقدمت واشنطون على الإطاحة بحكومات كانت منتخبة شرعيا سواء في غواتيمالا أو في إيران (الدكتور محمد مصدق) بزعم أنها موالية للشيوعية.. وفي المقابل لم تتورع واشنطون وليس غيرها عن مؤازرة أكثر من ديكتاتور يظهر أمامها بديلا عن الشيوعية.

وقد تمادى هذا التيار في محيط السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى حد أن واجهت اثنتين من الصدمات أو النكسات حسب تعبير المؤلف على الوجه التالي: الأولى في فيتنام حيث حاولت أميركا أن تملأ

الفراغ الذي خلّفته الإمبراطورية الفرنسية التي كانت مسيطرة على مقاليد منطقة الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا فكان أن مُنيت أميركا بهزيمة في أدغال فيتنام لدرجة أن وصف الرئيس الأسبق نيكسون ما آل إليه وضع بلاده قائلا على نحو ما ينقل مؤلف هذا الكتاب: لقد أصبحت أميركا عملاقا عاجزا تعيسا يستحق الرثاء.

- النكسة الثانية تجسدت - كما يوضح المؤلف أيضا - في قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وهنا يقول الكتاب أن أحداثها لم تقتصر على أخذ رهائن من سفارة واشنطون في طهران ولكن الذي حدث (ص 15) أن معظم الأميركيين ظلوا في وضع الرهائن على مدار 444 يوما وكان في ذلك تذكرة أو عبرة يومية تصور مدى قلة ما تملكه دولة كبرى من إمكانات التحكم في الأحداث بالنسبة لدولة أصغر منها.

لكن الدنيا تغيرت

مع هذا كله فقد جاء عقد التسعينات ليسقط ويزول القطب السوفيتي المنافس، ولتبقى الولايات المتحدة - كما يصفها الكتاب - أقوى دولة في التاريخ سواء من النواحي العسكرية أو الاقتصادية أو التقنية، وهو ما دفعها بعد أحداث سبتمبر إلى أن تشنّ حربها على أفغانستان تحت شعار مكافحة الإرهاب.

والمشكلة أن الساحة المستجدة دوليا مع أواخر القرن العشرين وفواتح القرن الجديد. لم تكن هي تلك الساحة العتيقة التي كانت مفتوحة على مصاريعها أمام القوى الإمبراطورية القديمة في القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين.. ويوضح المؤلف كيف أن مد الحركات القومية زود كثيرا من الأمم والشعوب بطاقات للمقاومة ورفض الانصياع أو الاستسلام أمام الهيمنة الخارجية.

من ناحية أخرى زادت ساحة السياسة والعلاقات الدولية تعقيدا بعد أن كانت تتسم بنوع من البساطة حتى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين قبلها كان الحل العسكري يكفل حسم القضايا إلى حد ليس بالقليل.. بعدها اشتد ساعد الدولة القومية في شكلها الحديث ومعها زادت أهمية وأدوار المؤسسات ذات الطابع الدولي.. يكفي مثلا - كما يبين مؤلف الكتاب - أن عصبة الأمم التي عاشت عقدي العشرينات والثلاثينات كانت لا تضم سوى 32 دولة ليس إلا.

بعدها جاءت الأمم المتحدة التي بدأت - كما هو معروف - بعضوية لا تزيد على 51 دولة.ثم ارتفع هذا العدد بفضل حركات استقلال الستينات وصعود موجة تصفية الاستعمار ليصبح 144 دولة في عام، 1975. ثم ليصل إلى قمة في عام 2006 قوامها 192 دولة عضو في الأمم المتحدة.

وكلها - وخاصة الدول الصغرى - ظلت محتمية بمبدأ اسمه مساواة الدول في السيادة (بصرف النظر عن حجمها أو مساحتها أو إمكاناتها) فضلا عن لجوئها إلى أعراف القانون الدولي وآليات المنظمات والوكالات الدولية.

هنا أيضا يضيف المؤلف عنصرا أدى في نهاية المطاف إلى الحد من إطلاق يد الدول القوية في التصرف على الساحة العالمية هذا العنصر يتمثل في نمو «ميديا» الإعلام الدولي بكل ما حشدته بفضل الابتكارات المحدثة من إمكانات نقل الخبر لحظيا ونشر المعلومة كوكبيا وهو ما أعاق في رأي مؤلفنا (ص 21) إمكانية أن تمارس الدول الكبرى قوتها بصورة مطلقة أو بغير حسيب أو رقيب.

يستطرد الأستاذ جيلب قائلا في نفس السياق: هذا النمو (الكمي والنوعي) في إمكانات الإعلام أسفر عما يمكن وصفه بأنه التكوين الفوري للرأي العام الدولي.. الذي عادة ما يكون معارضا لأي تكتيكات تستخدم فيها القوة من جانب الدول الكبرى: أين هذا الوضع من زمن انقضى أو أزمان فات أوانها.. حين كان بوسع القوات الاستعمارية أن تقتل آلاف البشر في أقاصي المعمورة ولا يكاد يعرف عن ذلك أحد.. أما الآن فإن قصف بيت واحد بقنبلة هنا أو هناك.

وتعرّض طفل لمسغبة الجوع في هذا البلد أو ذاك بسبب العقوبات الاقتصادية أصبحت أخبارا وصورا تملأ شاشات التلفاز والحاسوب حول الكرة الأرضية في غضون ساعات قلائل إن لم يكن في مدى دقائق معدودات.

هنا نشعر كقارئين ومحللين أيضا - أن المؤلف يود لو يعطي لبلاده بعض حقها أو ما يتصور أنه حقها حين يقول ضمن محاور من الكتاب:

- والحق أن قوة أميركا في العالم واجهت عقبات بسبب ما تحقق من إنجاز الأهداف الدولية التي دعت إليها أميركا شخصيا: تطور الديمقراطيات.. حرية الأسواق.. حرية التجارة.. الحق الوطني في تقرير المصير.. كلها أفكار تصدرت أميركا مسيرة الدعوة إلى تحقيقها فلما تحققت - يضيف المؤلف - كان في تحقيقها قيود تحد من حرية الحركة أو انطلاقة التصرف أمام أميركا ذاتها.. فيا للمفارقة!.

بين الليبرالي والمحافظ

ويجهد المؤلف في إيراد التعريفات المتباينة لمعنى قوة الدولة وتأثيرها وسلطانها ونفوذها من منظوره المعتمد وهو السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويحسن المؤلف أيضا حين يميز بين أهم مفهومين واردين في هذا الصدد وهما:

ـ مفهوم الليبراليين ويقول بأن القوة تقوم على أساس فهم الآخرين.. وتستند إلى عوامل جوهرية شتى منها ما يلي: القيادة.. المبادئ.. القيم.. المنطق.. سبل التواصل (التفاهم) ثم الإقناع.

ـ مفهوم المحافظين ويرى أن المسألة الأولى بالرعاية أو بتركيز الاهتمام هي تحقيق المصلحة القومية الذاتية قبل حكاية المبادئ العالمية.. والقانون الدولي وما إلى ذلك.. وباختصار شديد يرى محافظو السياسة الخارجية الأميركية ما يلي: ممارسة الضغط أولى من محاولة الإقناع.

وما برحت الساحة الأميركية تتحاور.. تتفق وتختلف حول هذه الاستخدامات للقوة.. يستوي في ذلك القادة والعلماء والمفكرون.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة 3

رونالد ريغان بين التعثر الدراسي وموهبة المساومة

يعقد المؤلف مقارنات شديدة التركيز بين تدبير السياسة الخارجية الأميركية خلال ولايات جونسون ونيكسون ثم كارتر وريجان وبوش الأب. وفيما يُتهم جونسون بتصعيد التورط العسكري الأميركي في فيتنام ـ يرى عند الثنائي نيكسون ـ كيسنغر ـ مهارة أفضت إلى التعويض عن الهزيمة في فيتنام من خلال إنجازات حققها

الشائي المذكور في الصين والشرق الأوسط وفيما تشابهت حقبة كينيدي وريغان في طرح شعارات رنانة وتصعيد الجهد العسكري فقد تميزت حقبة بوش الأب بفريق حاذق منضبط في إدارة السياسة الخارجية تبدت مواهبه وخاصة في ملابسات حرب تحرير الكويت. وما زال الحوار.

بل هو الجدال بل السجال مستمرا في أميركا حول الإجابة عن السؤال الجوهري الذي يقول: ما هو السبيل القويم والمجدي إلى ممارسة قوة الدولة الكبرى وتفعيل تأثيرها في عالمها وعصرها؟ تبدو أهمية الإجابة عن هذا السؤال في ضوء النظرة والآمال بالتغيير في السياسة الأميركية خاصة في ضوء تولي أوباما الذي عزز من هذه الآمال ويأتي الكتاب ليشكل نصائح له على غرار نصائح مكيافيللي لأمير فلورنسا في كتابه «الأمير».

في معرض الإجابة عن السؤال السابق يوضح مؤلف هذا الكتاب في سطور أن هناك نهجين أو أسلوبين لممارسة القوة: أولا أسلوب الضغط والقسر والمجابهة باستخدام ما يسع الدولة الكبرى من قدرات وموارد وطاقات تبدأ بالضغط السياسي وقد تصل إلى المجابهة الاقتصادية، بل يتصاعد بالعنف إلى استخدام القوة العسكرية. هذا هو الأسلوب الذي دعا إليه ساسة أميركيون من أمثال دين اتشيسون وزير خارجية الرئيس ترومان بعد الحرب العالمية الثانية وإلى مطالع الخمسينات.

ثانيا وفي المقابل هناك أسلوب الحوار والعمل على حل المشكلات بالتفاوض واستخدام القيم والمثل العليا لأميركا في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان من أجل التأثير على سائر الأمم والشعوب ـ وهو الأسلوب الذي سبق ودعا إليه سياسي ـ دبلوماسي أميركي مخضرم هو جورج

كينان الذي يرتبط اسمه بنظرية «الاحتواء» وبمعني تجنب المجابهة بالعنف مع الخصم. والأفضل محاصرة هذا الخصم وتطويق نفوذه بالجهود الثقافية والإعلامية. وحتى بالقواعد العسكرية وبناء المحالفات.

ورغم أن المؤلف يميل إلى أسلوب استخدام كل عوامل القوة المادية وربما العسكرية لتحقيق مصالح أميركا.. ورغم أنه يتحفظ كثيرا إلى درجة الرفض وربما الاستهانة على أهمية استخدام ما يصفه البروفيسور جوزيف ناي من جامعة هارفارد بأنه القوى «الناعمة» بمعنى قوة النموذج الأميركي الذي يتجسد في قيم الديمقراطية والإبداع والفن ومستوى التعليم، رغم هذا كله.

فلا شك أن المؤلف لا تغيب عنه ورطة أميركا في المستنقع الآسيوي في فيتنام حين اقتصر قادتها من كينيدي إلى جونسون خلال عقد الستينات على استخدام القوة العسكرية فكان أن دفعت ثمنا باهظا وغرما فادحا يقول المؤلف: كنت أيامها قد بلغت الثلاثين وتوليت منصب مدير التخطيط السياسي في مكتب وزير الدفاع الأميركي.. وكنت من المدنيين الأوائل في دوائر البنتاغون الذين كانوا يدعون إلى عدم أمركة الصراع في فيتنام وبدء مفاوضات مع الأطراف المعنية في تلك المنطقة.. وفي المقابل ظل الرئيس جونسون يزيد من التورط العسكري الأميركي لدرجة أن كاد يضع كل قوة أميركا وهيبتها في تلك الساحة الآسيوية.

ثم يخلص المؤلف إلى أن يقول: وهكذا فمع نهاية ولاية جونسون (1969) كانت القوة الأميركية قد غرقت تماما في محيط فيتنام.

الثنائي العجيب

من هنا أتيحت الفرصة لموهبة اثنين من ساسة أميركا المحدثين كي يظهرا ما تمتعا به من حنكة وضحلة سياسية.. هما ريتشارد نيسكون ومستشاره هنري كيسنغر.. كانا قد وصلا - كما يوضح كتابنا - إلى أعتاب البيت الأبيض فيما كانت قوة أميركا في حال من التصدع والانهيار.

ومن أجل التعويض عن هذه الخسارة. عمد الاثنان إلى إقامة مسرح من الدبلوماسية (بتعبير المؤلف) يقدم عرضا متواصلا بغير توقف حافلا بالإثارة صوتا وصورة إذ كانا يتصوران أنه لو استطاعت الدبلوماسية أن تجذب اهتمام العالم فمعنى ذلك أنهما على طريق النجاح في استعادة قوة أميركا التي ضاعت وتبددت في فيتنام.

ورغم أنهما تركا قضايا كثيرة بغير حلول جذرية إلا أنهما نجحا - كما يرى المؤلف - في إنجاز الكثير في هذا المضمار.. رغم ما عمدا إليه من أساليب المبالغة.. والإبهار.. و«البروباجاندا» في تضخيم الإنجازات التي حققاها.. **وكان في مقدمتها إنجازات رئيسية ثلاثة هي:**

(1) الافتتاح - الدراماتيكي كما يصفه المؤلف - للعلاقات مع الصين.

(2) المحادثات الجسورة بشأن الحد من الأسلحة مع موسكو - السوفيتية.

(3) التسوية.. المرموقة (تعبير المؤلف أيضا) بين مصر وإسرائيل في عام 1973.

التعويض عن الهزيمة:

وأيا كان تقييمنا لهذا الرأي.. فقد يفيد أن نورد في السياق نفسه تعليق مؤلف الكتاب الذي يقول فيه: إن الانفتاح على بكين (الصينية) أعطى الولايات المتحدة إمكانات تتفوق بها على كل من روسيا والصين.

كما أن أساليب (وربما ألاعيب) الكر والفر التي مارسها كل من نيكسون وكيسنغر في الشرق الأوسط المائج بالاضطراب أدت إلى ترسيخ دور أميركا بوصفها المفاوض الوحيد من أجل السلام المقبول من جانب كافة أطراف المنطقة.

والحاصل - يؤكد الكتاب - أن فريق نيكسون - كيسنغر استطاع أن يرسي قاعدة جديدة على الساحة الدولية أفضت إلى شعور بأنه لا يمكن الاستغناء عن واشنطن ودورها.. وأتاحت من ناحية أخرى التعويض عن الهزيمة التي ما لبثت واشنطن أن منيت بها عام 1975 على أرض فيتنام.

وعلى أساس هذه القاعدة.. يوالي كتابنا استعراض تطورات صنع السياسة الخارجية في حقبة كارتر الذي يصفها بالحيرة وربما الارتباك حين كانت مقاليد السياسة الخارجية موزعة ما بين نظريات استاذ جامعي من كولومبيا (بريجنسكي) ومحام شاطر من وول ستريت (سايروس فانس - وزير الخارجية).

أما رونالد ريغان فكان محظوظا إذ بدأت حقبته تشهد بوادر التصدع في الكيان السوفييتي على عهد جورباتشوف.

مع ذلك يرى المؤلف أن ريغان ارتكب عدة أخطاء في مجال السياسة الخارجية: ولقد استبدت به فكرة أن النفوذ السوفييتي - والفكر السوفييتي يمكن أن يجدا لهما منفذا في منطقة أميركا الوسطى، لهذا لم يتورع ريغان عن استخدام قوة أميركا العسكرية في تلك المناطق على شكل مغامرات وعمليات افتقرت إلى منطق الأشياء في بعض الأحيان.

وشهدتها مثلا السلفادور (دعم عصابات الكونترا بانفاق 4 مليارات دولار من خزينة أميركا) ونيكاراجوا (دعم الانقلاب على حكم الساندا نستا الوطني) هذا ناهيك عن مغامرات ريجانية عسكرية في لبنان انتهت بكارثة مصرع 241 من جنود المارينز.. وأخرى في قصف ليبيا عام 1986.

بين كيندي وريغان

ومرة أخرى يعلق مؤلف الكتاب قائلا (ص 61): ـ بالنظرة إلى الوراء نستطيع أن نرى أن ريغان بدا أقرب ما يكون إلى جون كينيدي: شعارات طنانة وزيادة طائلة في ميزانية الإنفاق العسكري تهدف إلى وقف توسع مفترض من جانب الاتحاد السوفييتي ويؤدي ذلك ردود فعل سلبية من كل أنحاء العالم.

ويحكي المؤلف عن ذكرياته أيام عمله كاتبا مختصا بالشؤون الخارجية والدبلوماسية يقول: أجريت أكثر من حديث صحفي نشرته نيويورك تايمز مع الرئيس ريغان وقد اقنعني وقتها بقوله إنه يتعمد اتخاذ موقف متصلب للغاية لكي يتاح له فرصة الوصول إلى حلول وسط.. وبعدها.. يضيف المؤلف أيضا.. فسر لي المسألة كبير معاوني ريغان وهو جيمس بيكر قائلا:

الرئيس كان تلميذا لا يحصل في الدراسة سوى أدنى الدرجات.. ومع ذلك فلم أكد أشهد في حياتي شخصا أقدر منه على فن المساومة. في نفس السياق نلاحظ قدرا لا يخفى من إعجاب مؤلف الكتاب بالرئيس بوش ـ الأب وبالفريق المعاون الذي عمل معه في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ونلاحظ أيضا أن هذا الإعجاب يعود إلى ما يراه البروفيسور ليزلي جيلب بأنه قدرة فريق بوش ـ الأب على كبح الجماح أو ممارسة الانضباط الصارم بعيدا عن سلوك التهور أو غرور القوة أو اندفاع التصرف.

تطورات الحوادث :

يقول المؤلف: لقد تجلى هذا الحذر والانضباط خلال حرب الخليج الأولى (حرب تحرير الكويت) فلكي يطردوا جيش صدام حسين من الكويت لم يتعجلوا الأمور بل ظلوا في حالة من التأني أولا لكي ينالوا مباركة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وثانيا لكي ينجز معاونو بوش بناء ائتلاف مرموق من الأطراف المتحالفة.. وأيا كان الرأي في هذا الموقف فالحاصل أنهم استطاعوا الحفاظ على أركان هذا التحالف وقد ضم أطرافا عربية وأمكنهم تأكيد دور الولايات المتحدة بوصفها قوة دبلوماسية لا يمكن أن يستغني عنها العالم من أجل صنع وإقرار السلام.

الأخطاء بيوغسلافيا والصومال :

ليس معنى هذا أن كان فريق بوش الأب ناجحا على طول الخط.. بالعكس: فاتهم أسلوب التفاعل السليم والإيجابي مع مشاكل كل من يوغسلافيا والصومال بدعوى إنهم لم يلمحوا مصالح أميركية واضحة في هذين البلدين.. ولا استرعت اهتمامهم ـ للأسف ـ مشاهد القتل وسفك الدماء والصراعات العرقية ولا جموع البشر الذين دفعتهم الأحداث الدموية إلى مصائر اللجوء والتشريد.. ولا تصوّر فريق بوش أن هذه الحروب الأهلية الضروس يمكن أن تمثل ساحات لتفريخ الإرهابيين في يوم من الأيام.

وعندما غربت شمس بوش - الأب. وتحول فريقه السياسي إلى حياة التقاعد.. كانت سنوات التسعينات قد بدأت وكانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها.. وكان الخصم السوفييتي العتيد قد زال من الوجود. وكانت الساحة الأميركية تستعد لاستقبال ولاية بيل كلينتون وجاء هذا كله مواكبا لدعوة يتوقف عندها مليا مؤلف هذا الكتاب.

إنها دعوة «نهاية التاريخ» يعلق المؤلف قائلا في مستهل من الكتاب: قالوا بأن التاريخ قد انتهى لأن أميركا أصبحت ببساطة قادرة على أن تُملي صفحاته وحولياته كيفما تشاء. لكن الأحداث والتطورات جاءت بمقدرات معارضة تقول بدورها: إن التاريخ انتهى، لأن ثمة قوى عديدة.. استطاعت أن تلحق بأميركا في مسيرة التطور والقدرة ومن ثم فلا تستطيع أميركا أن تنهض وحدها بمقاليد المسؤولية عن أمور العالم الذي نعيش فيه.

هنا يتبنى الكاتب مقولة أن التاريخ لم يشهد نهاية وأن القوة في عالمنا تتخذ شكل الهرم.. تتسع قاعدته لتضم، أو تكاد تضم كل دول العالم (بلغت - كما أسلفنا من قبل 192 في عضوية الأمم المتحدة). لكن مستويات الهرم لا تلبث تضيق كلما اقتربنا من القمة الذي ما زال المؤلف يتصور أنه يتربع عليها بلد اسمه الولايات المتحدة.

والمسألة ليست مجرد قوة عسكرية.. ولكنها تجسد شبكة متكاملة ومتعددة الخيوط من عوامل القوة التي قد تبدأ بتكنولوجيا الحرب وقد لا تنتهي عند سلسلة الغذاء.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة(4) - 5

قواعد لنجاح السياسة الخارجية مهداة إلى أوباما

تأليف: ليزلي جيلب ـ عرض ومناقشة : محمد الخولي

في هذه الحلقة يتابع فيها المؤلف أصل الاشتقاق الإغريقي لمصطلح «إستراتيجية» بمعنى القيادة ومن ثم المعاني التي أضيفت عليها مع التطور، وأهمها رسم الأولويات التي تهتم بالأهداف القابلة واقعيا ـ للتحقيق. ويورد أمثلة على الأساليب الواقعية لالتماس حلول المشكلات وخاصة من تجربة كيسنجر في الصين وفيتنام والشرق الأوسط.

ويخلص المؤلف إلى طرح 4 قواعد لممارسة القوة.. التأثير والنفوذ، على الرئيس الأميركي أوباما مشيرا عليه أن يضم خلال عمليات صنع قرار السياسة الخارجية كل العناصر المفيدة.. ما بين خبراء الدبلوماسية إلى أركان الاستخبارات.. إلى العسكريين وحتى ممثلي المنظمات غير الحكومية.

في إطار الشكل ـ النظام الهرمي الذي يتصوره مؤلف هذا الكتاب بوصفه توزيع القوة على مستوى العالم.. تتجلى بالضرورة صورة المستوى الثاني ـ المباشر تاليا لقمة الهرم حيث تقبع كل من الصين.. روسيا.. الهند والبرازيل.. ومن قبلها بالطبع دول الاتحاد الأوروبي.

يصدر المؤلف على هذه القوى، سواء كانت أوروبية ـ أو كانت صاعدة كما أصبحت تسمى الحكم التالي: لقد استوعبوا حقيقة أن قوتهم تنافس قوة أميركا.. ولكنها لن تساويها أو تتكافأ معها. هذه الحقيقة ـ كما يفهمها مؤلف كتابنا ـ تستدعي نظرة متأنية في رأيه من أجل تحليل أساليب تنظيم القوة وتدبير أمرها.. وهي نظرة إلى قواعد القوة التي يجسدها عنوان هذا الكتاب.

صحيح أن الكتاب ينطلق من فكرة المستويات العليا الثلاثة من هرم القوة في العالم وهي:

أميركا والاتحاد الأوروبي ومعه القوى الصاعدة التي ألمحنا إليها والمستوى الثالث الذي يحدده المؤلف (ص 89) في الأقطار النفطية وما في حكمها.

لكن الأصح في رأيه أيضا هو أن على واشنطن أن لا تغترّ بتلك المكانة التي شاءت أن تضعها عند قمة الهرم.. عليها أن تلتمس الضوء كما يقول المؤلف لكي تجيد إدارة هذه المكانة السامقة.. وهذا يعني تشكيل استراتيجية متجانسة وشاملة.. يكون من أولوياتها فهم موضوعي وعميق لمشاكل وقضايا الدول الأخرى.. ويلي ذلك معرفة لما يمكن أن تطلبه واشنطن من خبراء استخباراتها.. وباختصار شديد - كما يوجز البروفيسور ليزلي جيلب - على واشنطن أن تتعلم من جديد حقيقة الصلة الحيوية بين القوة والسياسة (أهم عناصر الاستراتيجية). بهذا يتحول بنا الكاتب إلى جزئه الثاني وبالتحديد الذي يحمل عنوانا هو: الإستراتيجية والقوة.

من أهم عناصر الإستراتيجية كما يتصورها المؤلف ألا تبالغ إلى حد التهويل في قدرة الخصم.. ومن واقع تجربته يقول أن أخطر ما أصاب الإستراتيجية الأميركية خلال حقبة الحرب الباردة ذلك العنصر الذي لخصوه في عبارة تقول: فجوة الصواريخ، بمعنى أن الخصم السوفييتي كان سابقا بأشواط عديدة على القطب الأميركي في مجال القذائف الصاروخية على وجه الخصوص.

يقول الكاتب في هذا الصدد: وهكذا ظلت موسكو، على مدار 40 عاما تتسبب في نزيف مستمر للموارد الأميركية والقدرة

الأميركية على صعيد العالم كله.. بعد أن ظل المتشددون من ساسة أميركا ونوابها يرددون حكاية السبق الروسي في دنيا الصواريخ.. ويحذرون من إمكانية أن تحوز موسكو قصب التفوق على واشنطن الأمر الذي صوروه بأنه بالغ الضرر لا بالنسبة لسمعة أميركا، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن أيضا بمكانة أميركا ودورها ومصالحها الحيوية، وخاصة على مستوى أقطار العالم الثالث.

معنى الإستراتيجية:

وبوصفه أكاديميا مخضرما يعود بنا المؤلف إلى أصول كلمة استراتيجية.. يوضح أن اللفظ يرجع في اشتقاقه اليوناني إلى المعنى التالي: ما يصدر عن مكتب أو أوامر القائد ـ الجنرال.

لكن هذا الأصل الاشتقاقي ما لبث أن طرأ عليه معنى مستجد أضافته حقبة نابليون في فرنسا فكان أن وصلت بلفظ استراتيجية إلى معناه المعاصر على الوجه التالي: أنها فن ومهارات تعظيم قدراتك إلى حيث تستطيع تحقيق أقصى ما تهدف إلى إنجازه. وفي هذا الصدد يحيل المؤلف إلى أستاذه هنري كيسنجر الذي يعد الاستراتيجية العنصر الأهم في أي تحرك سياسي وبوصفها تكفل التفوق إذا أجيد اتباعها.

محاور الاستراتيجية الخمسة

من هنا يؤكد الكتاب على البدء بتحديد وثيق للأهداف الممكن تحقيقها.. وهي عملية قد تبدو ميسورة رغم أنها ليست كذلك في أرض الواقع حيث يجنح المرء إلى البدء بأعظم الأهداف وأقربها إلى الوجدان وقد تكون أهدافا صعبة أو حتى غير ميسورة التحقيق.

ويواصل المؤلف تحليله قائلا:

ـ أولا.. حدد الأهداف الممكنة التحقيق.. هي الكفيلة بجعل الإنجازات حقيقة واقعة. والإنجازات إذا تحققت هي أول أسباب القوة. وبعد التوصل إلى أول هذه الأسباب تستمر المسيرة إلى استجماع مقاليد القوة بأسرها. والأحمق هو الذي يحاول تحديد المشكلة بطريقة تجعل حلها من الصعوبة بمكان. وإن استعصت عليك.. ابحث عن مشكلة أخرى قابلة للحل. وهكذا فعل كيسنجر حين استعصى عليه حل مشكلة فيتنام.. فلجأ إلى مجالات وقضايا أخرى ما بين الصين إلى الشرق الأوسط (أيام السادات في مصر) وعندما نجح فيها.. استطاع أن يكسب أرضية جديدة من الثقة والثبات فعاود النظر بشكل أفضل إلى معالجة مشكلة فيتنام.

ـ ثانيا.. تأتي عملية تحديد الأولويات، الأهم قبل المهم.. والواقعي قبل المستحيل.. على أن يتم ذلك في إطار من الوضوح والانفتاح وإقامة شراكات مع جماهير الرأي العام. ومن أقرب الأمثلة الإيجابية في هذا الصدد ما نرصده حاليا من سلوك زعماء الصين: لقد حددوا أولوياتهم وما زالوا متمسكين بتحقيقها دون أن تصرفهم عن ذلك كل عوامل الشد والجذب التي تجتاح العالم في هذه المرحلة. وفي مقدمة هذه الأولويات: تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار داخل ربوع الصين ومن ثم خلق قاعدة من التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي ومن ثم الاجتماعي داخل الصين.. وبعدها يمكن الانطلاق على أساس قاعدة أبعد مدى وربما أشد طموحا من قواعد الأولويات.

ـ ثالثا.. ينصح المؤلف قادة الدول أن يتدارسوا جيدا عوامل قوة بلدهم.. وعوامل ضعفها أيضا.. فضلا عن تشكيلات الحلفاء والخصوم.

ـ رابعا.. هناك عنصر الإبداع في وضع الإستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية لهذا النظام أو ذاك.. وبمعنى أن الإبداع مقابل التفكير الروتيني.. أو تفكير الموظفين.. وهنا يتحدث المؤلف على ما يسميه الباب الأول.. وهو أول الأبواب الواجب أن تطرقها إستراتيجية السياسة الدولية ومن خلاله يمكن أن تنفتح سائر الأبواب.

ومرة أخرى يسوق المؤلف مثالا عن علاقات أميركا مع الصين.. ويقول أن ليس بمقدور واشنطن حاليا أن تضغط على الصين كي تحد من توسعها في مجال التسلح أو تتوقف عن تهديداتها الموجهة من الصين إلى تايوان.. لكن أول الأبواب الواجب معالجتها في استراتيجية أميركا في هذا الصعيد هو العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وبكين..

وهو ما يخلق بداية مصالح حيوية للصين لدى الطرف الأميركي. بهذا ـ يضيف كاتبنا ـ يتاح للبيت الأميركي الأبيض التعامل بصورة أكفأ وعلى نحو أجدى مع أي مشاكل خطيرة مع الصين، ومنها ما قد يتعلق بقضايا الأمن الدولي أو الأمن الإقليمي المتصل بمصالح الولايات المتحدة الحيوية في منطقة جنوب وأقصى شرقي آسيا.

ـ خامسا.. وأخيرا يحثّ المؤلف على أن يتم رسم الاستراتيجية السياسية من منطلق الإدراك المتعمق للمصدر الحقيقي الذي نستمد منه إمكاناتنا وقدراتنا. وعلى رؤساء الدول بالذات أن يستوعبوا بوضوح بالغ، وطبعا بغير أوهام أو تهيؤات أين تكمن قوة بلادهم. وفي حالة أميركا مثلا يحكي المؤلف بحكم خبرته الميدانية عن الرئيس ريتشارد نيكسون. (وقد لاحظنا من متابعتنا للكتابات السياسية الصادرة في عام 2009 كيف أن المحللين الجادين يميزون بين أخطاء نيكسون في تدبير

الشأن الأميركي الداخلي - فضيحة ووترجيت ومحاولات التغطية على انحرافات موظفي البيت الأبيض - وبين قدرات نيكسون المشهود بها في تدبير أمر الشؤون الخارجية باقتدار ونجاح)..

من هنا يقول المؤلف (ص 102): لقد فهم الرئيس نيكسون أن ترسيخ وتفعيل قوة أميركا في الشرق الأوسط أمر يقتضي إثبات أن أميركا هي الطرف الوحيد القادر على صياغة اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.. واليوم فإن القوة الأميركية تستمد كيانها من واقع التوازن الإقليمي الحاصل في طول العالم وعرضه.. في آسيا مقابل الصين.. وفي الشرق الأوسط مقابل إيران وفي أوروبا مقابل روسيا.

الرؤساء والمخابرات :

مع ذلك.. فكم من الرؤساء يخطئون في نظر المؤلف، من حيث التعامل مع وكالات الاستخبارات وأجهزة المعلومات التي تعمل في خدمتهم. وفي الكتاب يقول المؤلف أن الرؤساء يطلبون من دائرة المخابرات مثلا أن توافيهم بنوعية الأفكار التي تراود رؤساء الدول الأخرى وزعاماتها.. وبديهي أن أجهزة الاستخبارات لا تستطيع تلبية مثل هذه الطلبات، ولا هي من صميم أعمالها.. وكان الأوْلى في رأيه أن يُطلب إلى دوائر الاستخبارات موافاة القادة والزعماء والرؤساء بما يعينهم على فهم ما يدور داخل المجتمعات الخارجية من مشاكل وتيارات وما تعتمده من سياسات.

ورغم أن أميركا تخصص - والعهدة على المؤلف - ما يقرب من 50 مليار دولار سنويا لصالح عمليات جمع المعلومات، إلا أن تقارير الاستخبارات التي ظل البروفيسور ليزلي جيلب يطلع عليها إبان عمله وكيلا للخارجية الأميركية أو في مجلس الأمن القومي الرئاسي أقل

قيمة وأدنى جدوى من حث المعلومات المطلوب معرفتها. والأفضل منها في رأيه (ص 123) ما كانت تحويه مواضيع وتقارير الصحف اليومية المنشورة على الملأ!

وعلى سبيل التوضيح يعترف المؤلف بأن ثمة تقارير استخباراتية جاءت بها الأجهزة الأميركية على مدار سنوات وكانت بالغة القيمة وجمّة الفائدة سواء ما تعلّق منها مثلا بما إذا كان في نية روسيا رفع أسعار البترول، أو ما إذا كان رئيس وزراء إسرائيل الفلاني له من قوة المكانة لدرجة تقديم تنازلات (من أجل تسوية مرتقبة) أو ما هو حجم وطبيعة البرامج العسكرية للصين.. إلخ.

لكن من ناحية أخرى، كم جاءت تقارير المخابرات في أميركا مخيبة للآمال.. وبالنسبة لقضايا شديدة المساس بالمصالح الأميركية العليا.. وخذ عندك.

ـ خلال غزوة خليج الخنازير في عام 1961 قالوا أن الشعب الكوبي سوف ينقلب على نظام كاسترو.. أو أن عرش الشاه ثابت وحكمه مستقر وطيد الأركان في أيران عام ، 1979. أو أن السوفيت لن يجرؤوا على غزو أفغانستان.

هنا.. وفي عبارة موجزة يعلق مؤلفنا قائلا: في هذه البنود بكل خطورتها البالغة، كانت جماعات الاستخبارات في أميركا إما قليلة الجدوى أو كانت مخطئة على طول الخط بحيث لا تدري من الأمر كثيرا أو قليلا.

أخيرا وفي مجال الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.. يحاول المؤلف أن يوجز حصائل خبرته الطويلة في هذا المجال..

في 5 نصائح يقدمها إلى الرئيس الأميركي أوباما وإن كان يصفها من باب اللياقة بالطبع بأنها 5 قواعد تكفل في رأيه قدرة الرئيس على المساومة خارج الحدود.

القاعدة (1): لا تستهن بقادة الدول الأخرى: منهم من يتصور أنه قادر على أن ينال مبتغاه إذا ما استطاع التأثير على الرأي العام داخل أميركا باستخدام أساليب الإعلام أو الدعاية أو جماعات المصالح عليك أن تشعرهم بأنك تقبض بإحكام على مقاليد السياسة الخارجية.

القاعدة (2): لا تتردد في أن تضم إلى مجالات صنع السياسة الخارجية كل اللاعبين القادرين على إفادتك.. منهم معاونوك المحترفون، ومنهم خبراء السياسة ومنهم عسكريون ومنهم دوائر الاستخبارات وأجهزة المعلومات، وليس من سبب في أن لا تضم إلى هذا الفريق عناصر من المنظمات غير الحكومية.

القاعدة (3): عليك أن تكسر الطوق الذي أصبحت تفرضه «ميديا» التليفزيون حين تطارد السياسي أو صانع القرار فإذا بها تعلن عن السياسات حتى قبل اتخاذها أو وضعها موضع التنفيذ.. نريد أن نسمع الناطق باسمك وهو يقول: نحن ندرس هذا الأمر.. وسنعود إليكم بعد البتّ فيه.

القاعدة (4): ليتك تبني محورا سياسيا من أصحاب النظرة الواقعية في السياسة الخارجية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري هذا المحور أو المركز سيكون بمثابة القاعدة الوطيدة التي تسيطر أنت عليها وتستطيع من خلالها أن تبعث ما تريده من إشارات إلى زعماء العالم الخارجي.

القاعدة (5): عندما يرتفع الزعيم عن صغائر المسائل المحلية والاعتبارات الداخلية، وخاصة عندما يكون بصدد صنع السياسة الخارجية يحقق النجاح في الخارج ويحوز الاحترام في الداخل.

كتاب - قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة 5

أضواء على ثلاثية القوة الحقيقية للدولة

يقدم المؤلف هنا تعريف للقوة على أنها لا تقتصر بداهة على الجانب العسكري ويطرح المؤلف نموذجه الأثير مجسدا في حزمة متكاملة أو منظومة متآزرة تجمع بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية (قوة السياسة الخارجية) داعيا إلى تفعيل هذه المنظومة في إدارة «الشأن الأميركي» وخاصة خارج الحدود وباعتبار أن قوة الاقتصاد وقوة الإقناع تكفلان عدم التورط منذ الوهلة الأولى في الحل العسكري.

ويركز أيضا على أهمية دراسة الاقتصاد السياسي ودعمها من جانب الدوائر الاتحادية بواشنطن لإعداد أجيال من الدارسين المستوعبين لحقائق الاتصال بين السياسة والاقتصاد. ينصح النقاد الرئيس الأميركي أوباما بأن يعكف في ساعات المساء على معاودة الاطلاع على الأفكار التي طرحها الكاتب ـ الباحث ليزلي جيلب في سطور كتابه الذي نتناوله بالتحليل والنقد في سياقنا الراهن. يقول الناقد «مايكل بسكلوس» أن أوباما أظهر خلال حملته الانتخابية قدرته على الاقتراب من المشاكل العالمية مع اتباع أسلوب في التعامل مع قضايا السياسة الدولية على أساس نهج يتسم بهدوء الفكر وبالتركيز على استراتيجية الأجل الطويل.

صحيح أن أوباما لن يتفق مع كل ما طرحه مؤلفنا ليزلي جيلب من تحليلات وآراء، ولكنه سوف يستفيد بالقطع من تعريفات جيلب لأسباب قوة الدولة ـ خاصة إذا كانت مسؤولة عن مقاليد القيادة وسط محيط عالمي مائج بالاضطراب.

يسترعي النظر هذا الشكل الهرمي الذي يرسمه مؤلف الكتاب لانساق أو مستويات القوة في عالمنا.. وكأنما يعمد إلى تقسيم العالم إلى طبقات عليا من الدول وطبقات وسطى، ناهيك عن الطبقات الدنيا التي تكاد تلامس قاع الهرم المذكور ـ هذا النسق قد لا يسعد فقهاء القانون الدولي، فضلا عن أنصار حقوق الإنسان.

حيث القاعدة الدولية المرعية تقول بمساواة الدول في السيادة وبأن حقوق الإنسان ـ بمعنى حقوق الشعوب ـ تتسم بالتكافؤ ولا تقبل التجزئة.. ناهيك عن أن تقبل تلك التقسيمات الطبقية التي تكاد تقسم العالم إلى دول أرستقراطية عليا ودول بورجوازية وسطى ثم دول يكاد تصدق عليها أوصاف الرعاع أو الحرافيش أو الدهماء (!).. هذا في الوقت الذي يؤكد أن تركيبة مجتمع الدول في العالم باتت تشهد تداخلا بين الانساق ـ أو فلنقل الطبقات.

مجموعة الثماني في إيطاليا

وعندما استضافت إيطاليا في أوائل يوليو اجتماع مجموعة الثماني وهي التي تكاد تشكل ـ حسب توصيف مؤلف كتابنا ـ قمة الهرم وأعلى مستوياته ـ فإن العالم لم يقصر اهتمامه فقط على الإصغاء لأصوات الأعضاء المؤسسين للمجموعة الصناعية المذكورة.

وقوامها دول أوروبا وكندا وأميركا واليابان.. بل كان من الأصوات المسموعة بحق تلك الآراء التي اهتم العالم بها صادرة عن قيادات الصين والهند والبرازيل على وجه الخصوص.. ثم كان في مقدمة الذين أصغوا واستوعبوا الرئيس الأميركي أوباما شخصيا.

انطلاقا من استيعابه كمثقف وأستاذ جامعي سابق لحقيقة الاعتماد المتبادل أو واقع ما نصفه بأنه التكافل السياسي ـ الاقتصادي بين دول العالم.. وإذا كان على رأس هرم البروفيسور جيلب كيانات مثل أميركا أو أوروبا الغربية أو اليابان.

فمن ذا الذي يملك الترف السياسي كي يتجاهل مثلا.. مثلا منتجي البترول أو المطاط أو معدن اليورانيوم وما في حكمها من المواد الأولوية اللازمة لاستمرار دورة الصناعة والتقدم والحياة في الكرة الأرضية؟.

ومن يستطيع أن يتجاهل غابات البرازيل المطيرة التي تمثل رئة كوكبنا ، أو يتجاهل منتوجات الهند في عالم الحاسوب الإلكتروني؟ أو حتى يتجاهل إنجازات الطب في مجال مكافحة وباء الإيدز في بلد فقير اسمه كوبا.. الجزيرة الصغيرة الواقعة في مياه الكاريبي؟.

مع هذا كله.. يكاد الناقد مايكل بسكلوس يتفق مع مؤلف كتابنا بأن أميركا ما زالت القطب العالمي الأقوى والأقدر ، ومن ثم الأكثر مسؤولية في التعامل مع الشأن الكوكبي ولكن من منطلق الواجب قبل منطلق الكبر أو الاستعلاء.

في هذا السياق يقسم المؤلف عوامل ومظاهر وأسباب قوة أميركا إلى المجالات الأساسية التالية التي يعرضها على صفحات هذا الكتاب. وأهم عوامل هذه القوة ما يلي:

(1) القوة العسكرية (2) القوة الاقتصادية

(3) القدرة على تهيئة مسرح الأحداث (4) قوة السياسة الخارجية

الحرب أولى بالاهتمام

ولما كان كتابنا هو محاكاة عصرية لرسالة السياسي الإيطالي القديم مكيافيللي وقد وجهها منذ 500 سنة إلى «الأمير» ـ حاكم فلورنسا.. فإن كتاب جيلب الراهن يخاطب «الأمير» أوباما ـ مقتبسا سطورا من مكيافيللي يحض فيها الحاكم على أن يضع على رأس أولوياته ذلك الاهتمام الحيوي بأمور الحرب وفنون الاقتتال يضيف المؤلف: أن أميركا بكل قدراتها الجبارة عسكريا، لم تستطع أن تحول بين الهند أو باكستان ـ أو تحول بين إيران أو كوريا الشمالية وبين تطوير قدرات نووية خطيرة، ولا استطاعت أن تحول بين الصين وبين زيادة طائلة بل فادحة في معدل الإنفاق والحشد العسكري.. ولا هي الآن تحول دون توسع النفوذ الروسي في أكثر من مكان.

من هنا يتصور المؤلف أن القدرة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل المشاكل، ولا تكفل ذلك التفوق الذي ينشده بداهة لبلاده وسط المحيط العالمي..

منظومة القوة الثلاثية :

لهذا فهو يحرص على توصيل رسالته إلى «أميره» الجديد في البيت الأميركي الأبيض وفحواها أن أمر التفوق لا بد وأن تسنده قوة أو قدرة تتشكل من 3 عناصر متمازجة ومتماسكة وهي: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية (قدرة السياسة الخارجية).

هذه هي الحزمة الثمينة، كما يصورها المؤلف أو هي الجسر الذهبي الموّصل إلى تحقيق الهدف كما تقول الحكمة الصينية التي

يحيل إليها الكتاب وهي ثمينة في رأي المؤلف، وفي رأينا أيضا، لأن وجود القوة الاقتصادية أو السياسية كفيل بأن لا يبادر الزعيم أو القائد إلى استخدام القوة العسكرية بكل ما قد ينجم عنها من دمار من شأنه أن يلحق بدوره أضرارا فادحة تصيب الطرف الضعيف بل والطرف القوي على السواء، وفي الأجل الطويل أيضا.

وحين يعاود المؤلف ارتداء ثياب مكيافيللي القديم، فهو يوجز نصيحته إلى «أمير» واشنطون قائلا: يستحق الأمر باستمرار أن تفكر في استخدام هذه الحزمة المتكاملة: ما بين الاقتصاد والدبلوماسية قبل اتخاذ خطوة لشن الحرب وبدء الاشتباك.. اللهم - يا مولانا - إلا إذا كنت مقدما على مواجهة هتلر!.

باختصار، القوة العسكرية هي بمثابة العاصفة العاتية. أما القوة الاقتصادية فهي بمثابة مدّ الأمواج التي تعلو فوق سطح البحر.. صحيح أن القوة الاقتصادية لن تصلح الأمور بين عشية وضحاها، لكن ميزتها هي إمكانية الصمود وبقاء الأثر واستمرار الفعالية.. وهي من ثم القادرة على أن تحدث تغيرات جذرية في الأوضاع.

ولأن المؤلف ينطلق، كما نلاحظ باستمرار، من موقف الواقعية السياسية، ولأن هذه الواقعية تتسم بالالتصاق الدائم بالموقف على الأرض بكل حقائقه الإيجابية.. وربما السلبية في بعض الأحيان.. فإن الكتاب يورد تعريفا لعناصر القوة الاقتصادية كما يفهمها مؤلفه الأميركي على النحو التالي: إنها التجارة.. والمعونة.. والاستثمارات والعقوبات.. ثم.. الرشاوى (!)

وهو يعترف (ص 191) بأن كل هذه الأساليب أو العناصر الاقتصادية أو المالية ليست سريعة الأثر ولكنها فعالة التأثير في الأجل

الطويل.. ولكن باستثناء عنصر واحد هو.. الرشوة.. هي وحدها التي يمكن أن يكون لها أثر سريع.. للأسف الشديد!

الحقبة الأولى للعولمة

والحق أن التاريخ الاقتصادي يفيد بين أوروبا والغرب بشكل عام لم يكن لهما التمتع بهذه القوة الاقتصادية إلا في عصور قريبة نسبيا، فقبل زمن النهضة الأوروبية - القرن السادس عشر مثلا كانت القوة الاقتصادية العالمية - بل كان التقدم الاقتصادي في يد كيانات كبرى غير أوروبية مثل الهند والصين، لكن بدأ الموقف يتغير لصالح أوروبا بعد عام 1500 وهي الفترة التي شهدت ظهور الدولة - القومية كما يسمونها في مصطلح علم السياسة.

وبذلك تهيأ المناخ لأن تتسلم أوروبا الغربية مقاليد الأمور بفضل الثورة التجارية ثم الثورة الصناعية ولدرجة أن الفترة الزمنية الفاصلة من بدايات القرن 19، وبين دويّ المدافع في عام 1914 (الحرب العالمية الأولى) وجدت من يطلق عليها الوصف التالي: الحقبة الأولى للعولمة.

في كل حال يرى المؤلف أن أي محاولة من جانب أميركا لاستخدام العنصر الاقتصادي في إطار حزمة القوة الثلاثية التي ألمحنا إليها - هي جهد مرهون أساسا بقدرة أميركا في الحفاظ على قدرة وحيوية اقتصادها الوطني. ثم يقول المؤلف مخاطبا الرئيس أوباما: إن اقتصادنا المستند إلى نحو 14 تريليون دولار هو القاعدة التي يستند إليها تفوقنا العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الواسع النطاق، بقدر ما أنه الركيزة التي يقوم عليها دعائم الرفاه والاستقرار داخل أميركا ذاتها.

ومن ثم فحل المشاكل في اقتصاد الداخل (هي كثيرة وبعضها فادح حاليا)، هو قاعدة القوة رقم واحد في هذا المضمار، شريطة أن يفهم «الأمير» المقصود أن القوة الاقتصادية تؤدي دورها إذا ما أتحنا لها المجال كي تمارس تأثيرها بوتيرة بطيئة الخطى ولكن فعالة التأثير.

وعلى مستوى التخطيط والتنفيذ يضيف المؤلف هذه النصيحة التي يبلور فيها أهم قاعدة يراها من قواعد القوة الاقتصادية.. يقول (والخطاب دائما من مكيافيللي المعاصر إلى الأمير في المكتب البيضاوي في واشنطون): إذا أردت بالفعل أن تجيد استخدام القوة الاقتصادية، عليك - بعد إذنك - أن تنشئ نظاما يضم بين مكوناته ممثلي وزارات الاقتصاد والدفاع والخارجية.. ومن الأهمية بمكان تعيين مسؤول كبير يتمتع بمساندة شخصية من جانبك وتكون مهمته التنسيق بين ما يصدر عن هذه الدوائر من دراسات وقرارات.

لا ينسى المؤلف في نفس السياق أنه باحث أكاديمي.. ولذلك فهو يضيف ما يلي (ص 288) إلى مجموعة قواعد القوة التي يطرحها على الرئيس الأميركي:

- في عام 1958 أصدر الكونجرس قانونا بالغ الأهمية خاصة خلال سنوات المد من الحرب الباردة.. وحمل القانون العنوان التالي: قانون تعليم الدفاع الوطني

بموجب القانون أتيح لآلاف من الطلاب الأميركيين الحصول على معونات مالية للانخراط في سلك دراسات عديدة ومتعمقة كانت لازمة لكي تفوز أميركا في معارك تلك الحرب الباردة.. وخاصة في مجال الاقتصاد السياسي.

ونحن بحاجة ـ سيادة الرئيس ـ إلى نفس المستوى من التشجيع من جانب الدوائر الاتحادية على دراسة فروع الاقتصاد السياسي.. وإذا كنت تؤمن بحق بأن القوة الاقتصادية (قبل شنّ الحرب أو امتشاق السلاح) هي العملة التي لا بد وأن تكون متداولة أو رائجة على ساحة القوة الدولية المعاصرة.. فإن هذا البرنامج التعليمي المدعوم اتحاديا من العاصمة واشنطون سوف يتيح لخلفائك في موقع رئاسة أميركا إمكانات الخبرة والدرس من أجل أداء هذه المهمة على الوجه المطلوب.

عند هذا المنعطف من طروحات الكتاب يتحول المؤلف مع من عوامل القوة المادية ـ العسكرية والاقتصادية كما رأينا ـ إلى العناصر غير المادية.

ورغم أن هناك من أطلق على هذه العناصر اللا مادية وصفها الشهير بـ «القوة الناعمة» إلا أن المؤلف يختلف مع أصحاب هذا الوصف ويحاول أن يطرح أفكارا بديلة في هذا الخصوص.

اضـــــاءة

يرى المؤلف أن أي محاولة من جانب أميركا لاستخدام العنصر الاقتصادي في إطار حزمة القوة الثلاثية التي ألمحنا إليها ـ هي جهد مرهون أساسا بقدرة أميركا في الحفاظ على قدرة وحيوية اقتصادها الوطني.

ثم يقول المؤلف مخاطبا الرئيس أوباما: إن اقتصادنا المستند إلى نحو 14 تريليون دولار هو القاعدة التي يستند إليها تفوقنا العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الواسع النطاق، بقدر ما أنه الركيزة التي يقوم عليها دعائم الرفاه والاستقرار داخل أميركا ذاتها.. ومن ثم فحل

المشاكل في اقتصاد الداخل (هي كثيرة وبعضها فادح حاليا)، هو قاعدة القوة رقم واحد في هذا المضمار.

كتاب ـ قواعد القوة في السياسة الخارجية ـ الحلقة (الأخيرة)

السياسة الخارجية في جوهرها: فن اجتذاب الآخرين

تأليف : ليزلي جيلب

يرى المؤلف أن السياسة الخارجية هي في التحليل الأخير فن المعقول، بمعنى القدرة على إقناع واجتذاب الأطراف الأخرى. ويحذر من المبادرة إلى الاحتكام للحل العسكري للمشكلات، قبل أن تمارس الوسائل الاقتصادية والسبل الدبلوماسية دورها.

ويخلص إلى انتقاد تطورات الأمور في الساحة الأميركية من فرض آراء المدنيين على الجنرالات ومن تركيز وسائل الإعلام على جوانب الإثارة بدلا من القضايا السياسية التي تمسّ المصلحة القومية ويؤكد على دور أميركا المحوري في حل قضية الصراع في الشرق الأوسط على ضوء ما تحقق في حل قضية الصراع في أيرلندا الشمالية. وخلال السياحة الفكرية الطويلة التي تجوّلنا فيها بين سطور وطروحات هذا الكتاب نستطيع أن نصف المؤلف بأنه أقرب إلى «معسكر الصقور» في السياسة الأميركية.. بمعنى أنه يؤمن بقوة الحسم وقوة تفعيل الدور القيادي للولايات المتحدة بالنسبة لقضايا العالم الراهنة.. لكن دون أن يحضّ على المبادرة إلى الاحتكام لقوة السلاح أو شن القتال.

لا يعني توصيف المؤلف بكونه من الصقور أنه «دونالد رامسفيلد» أو أنه هو «بول فولفوتز» اللذين دفعا برئيسهما جورج بوش إلى

الاشتباك في أكثر من مسرح عمليات بكل ما نجم عن ذلك من تكاليف باهظة ومغارم فادحة سواء في الأرواح أو في الأموال أو في رأسمال أميركا من مودة الشعوب أو تقديرها. ربما نصف مؤلف هذا الكتاب المهم بأنه فصيل «متعقل» من صقور السياسة الأميركية: وهو كذلك لأنه أكاديمي دارس بقدر ما أنه خبير ممارس، وبمعنى أن لا تراوده أوهام القوة المغرورة فإذا بها تُباعد بينه وبين حقائق الواقع العالمي المجسد على الأرض، فضلا عن أن دراساته وممارسته في دنيا الكتابة الصحافية والتحليل السياسي ما زالت تضفي على طروحاته في ثنايا هذا الكتاب قدرا ملحوظا من رشد الموضوعية.

رأي من كندا... في هذا السياق يقول سياسي كندي مرموق هو «مايكل إجناتييف» في عرضه النقدي لهذا الكتاب: يظل التفوق العسكري عنصرا لا غنى عنه للقوة الأميركية. وجيلب بالمناسبة يعارض إجراء تخفيضات في اعتمادات الإنفاق على أغراض الدفاع، ولكنه يرى أن القوة لا بد وأن تكون في خدمة السياسة والدبلوماسية لا أن تكون سيدة مهيمنة على كل منهما، (نيويورك تايمز، عدد 2009/3/23). يقودنا هذا إلى الطروحات الأخيرة من الكتاب، وكلها تتعلق بالجوانب غير المادية من استخدام القوة.

عن الواقعية السياسية

ونلاحظ في هذا الصدد أن الواقعية السياسية.. هل نقول مثلا الواقعية الملتصقة بحقائق الأرض - هي التي تملي على المؤلف أن يوضح أن أي قوة معنوية غير مادية.. أو أدبية.. أو هي القوة «الناعمة» على نحو ما يسميها البروفيسور جوزيف ناي وهو بدوره من أساتذة جامعة هارفارد - هذه القوة اللامادية لن تؤدي دورها أو تمارس تأثيرها في نظر مؤلفنا إلا

إذا واكبها استخدام العصا والجزرة.. ـ المرادف البديهي للروادع الحوافز.. أو الوجه الحقيقي للتهديدات والإغراءات.

والمؤلف يركز في هذا السياق على مجال السياسة الخارجية قائلا إن السياسة الناجحة هي ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل بين إمكانية إجراء النجاح واحتمال وقوع المأساة. وأول أبجديات هذه السياسة الخارجية هو التحديد الدقيق للأهداف المتوخاة وهي بداهة الغايات المرتبطة بتحقيق المصالح القومية للدولة.

يضاف إلى هذا اتباع سياسة النَفَس الطويل مع استخدام كل الأساليب المتاحة في يد صانع السياسة الخارجية في واشنطن والعمل باستمرار على بناء التحالفات بين الدول الصديقة بعيدا عن الانفراد بالرأي أو اتخاذ قرارات خطيرة ـ الحرب مثلا ـ من جانب واحد.

كيف تجذب الآخرين

كما يحرص المؤلف على تعريف السياسة الخارجية بأنها فن أو آلية اجتذاب الآخرين وليست سلطة الفرض أو الإملاء أو إلقاء المواعظ أو المحاضرات على مسامع هؤلاء الآخرين (ونتصور أنه يكتب سطوره هذه من واقع خبرة المتابعة لما أقدمت عليه إدارة بوش من الانفراد بالقرار ومن الزراية حتى بالحلفاء التاريخيين لأميركا عبر المحيط الأطلسي وهو ما أدى إلى مشاكل أميركا في ساحة العراق بقدر ما سبق وأدى إلى ورطة أميركا أيضا في مستنقع الجنوب الأسيوي في فيتنام).

وفي هذا يوضح المؤلف (ص 253) أن قوة الجذب التي يعرض لها.. لا تعفي رؤساء أميركا من ضرورة التماس الحلول الوسط ومن الحرص على التراضي وتوافق الآراء مع الأطراف الأخرى من أجل تشكيل التحالفات ـ الائتلافات المنشودة.

وقصارى الأمر كما يقول المؤلف - أهو هي الشطارة كما قد نقول من جانبنا، تتمثل هي قدرة رئيس الولايات المتحدة (ومعاونيه) على تحويل التوافقات إلى فرص تتيح لواشنطن أن تمسك زمام القيادة ومنا تنطلق إلى مواجهة المشكلات.

فن المعقول

قصارى الأمر أيضا أن السياسة الخارجية هي فن المعقول كما يسميها البروفيسور جيلب وليست بالتالي علما صعبا أو تخصصا يستعصى على الإلمام والأفهام. لكن تتمثل مشكلتها في الغلو و المبالغات والتصادم مع قواعد الأخلاق.. فما بالك عندما يمارس القوم السياسة من منطلق غطرسة القوة المغرورة.

هذه الشياطين الثلاثة، كما يسميها المؤلف، هي التي تصيب «سياستنا الخارجية».. وساعتها تحرمنا من فرص الاختيار السليم بين البدائل المطروحة.. في حين أن هذا الاختيار أمر جوهري لأي سياسة خارجية تصدر عن فهم سليم لطبائع الأمور.

ولكي يسلط المؤلف مزيدا من الضوء على الأهمية الفائقة للسياسة الخارجية.. يعرض بالذات إلى الأحداث التي شهدها التاريخ الأميركي الراهن وشكلت فيها السياسة الخارجية طوق إنقاذ لسمعة أميركا وهيبتها ومكانتها خلال ذروة الحرب الباردة في عقد السبعينات من القرن الماضي.

كان الشرق الأوسط هو الساحة التي شهدت عملية الإنقاذ المذكورة.. وكانت المسألة قد بدأت في حقبة نيكسون ومستشاره كيسنجر بانسحاب أميركا المهين من أرض فيتنام.

وجاء الإنقاذ لسمعة أميركا بفضل ما حققه الثنائي المذكور من بدء علاقات مع الصين ومن دعم تكنولوجي ودبلوماسي لكوريا الجنوبية ومن تعميق للعلاقة بين واشنطن وطوكيو اليابانية.. مما أضاف إلى قدرة أميركا على الحراك السياسي ـ الدبلوماسي الواسع في الشرق الأوسط مع التركيز على العلاقات بين مصر وإسرائيل.. إلى حد توقيع ما أصبح يوصف باسم معاهدة السلام خلال حقبة كارتر ومستشاره بريجنسكي.

والمعنى الذي يذهب إليه المؤلف هو أن نجاحات السياسة الخارجية الأميركية في مجالات شتى استطاعت ـ في رأيه ـ أن تمتص عوامل الإخفاق التي تجلت ـ بنص كلمات الكتاب ـ في ذلك اليوم الأسود الذي شهد طائرات الهليكوبتر الأميركية وهي تنتشل آخر الفلول المتبقية من فوق سطح السفارة الأميركية في سايجون (عاصمة فيتنام الجنوبية).

بعدها نجح الثنائي أيضا في إرساء قواعد الأمن والاستقرار والرخاء في آسيا وساعدا على تحويل الصين من العدو الاسيوي رقم واحد بالنسبة لأميركا إلى حيث أصبحت منافسا وأحيانا شريكا (تجاريا) للولايات المتحدة.

عن الشرق الأوسط يواصل المؤلف تحليله موضحا أن قضية فلسطين ـ أو بتعبيره الذي نراه سخيفا وهو «الكابوس الفلسطيني ـ الإسرائيلي» لا يمكن حله في الأسبوع القادم ولكن لا يمكن أيضا تركه في هامش الاهتمام، حيث ان الركود (ص 272) يؤدي إلى تسميم كل الأوضاع.

في نفس السياق أيضا يحيل المؤلف إلى نجاحات الإدارة الأميركية (في عهد كلينتون) في حل الصراعات الدموية بين طرفي النزاع في أيرلندا الشمالية عام 2006 داعيا إلى الإفادة من بعض الآليات التي نجحت في هذا المضمار..

وإن كنا نتحفظ على ما نسبه المؤلف إلى اثنين من أهم خبراء السياسة الأميركية وهما ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية وجورج ميتشل مبعوث الرئيس أوباما الحالي إلى الشرق الأوسط حين أرجعا هذا النجاح في قضية أيرلندا إلى أن الحلول الوَسَط كانت تتبع من جانب الطرفين (يعادلهما بداهة الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط) إذ كان كل من هذين الطرفين في أيرلندا قادرا على «كبح جماح أحلامه» حيث تركا مستقبل وضع أيرلندا الشمالية مفتوحا.

في هذا الإطار تأتي دعوة المؤلف إلى دعم الأطراف الفلسطينية القابلة للتفاوض أو الحلول الوسط باتباع سبل شتى منها الوسائل الاقتصادية.

دور إسرائيل والفلسطينيين :

في نفس الإطار أيضا يدعو المؤلف الرئيس أوباما إلى إلقاء خطاب شامل يوضح فيه موقف أميركا واستراتيجيتها الجديدة تجاه المنطقة.. ومن منظور مصالحها الأساسية في التصدي للإرهاب فضلا عن اعتمادها الراهن على البترول..

مع إيضاح أن أميركا هي القوة القادرة على مؤازرة شعوب المنطقة في سعيها نحو الاستقرار والسلام والرخاء إضافة إلى التأكيد

على تعهد أميركا بتنفيذ حل الدولتين. ثم يختتم المؤلف تحليله في هذا الفصل المحوري بسطور تقول حروفها ما يلي (ص 275): على إسرائيل أن تساهم في هذا الحل بأن توقف توسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، باعتبار أن هذه أشد النقاط حساسية واستفزاز بالنسبة للفلسطينيين.

أما السبيل الوحيد والواقعي لمساهمة الفلسطينيين فهو بذل جهد شامل لوقف الهجمات «الإرهابية» فليس هناك من أمر غيره يهتم به الإسرائيليون. وعلى الدبلوماسية الأميركية في أولى مراحلها أن تركز على هذه الخطوات العملية الهامة.

obeikandl.com